التعليم العالي في السودان ١٩٦٩ – ١٩٧٢

أ.م.د. ستار حامد عبد الله العماري

الباحثة / فرات حيدر مكي عباس

المستخلص:

تناول البحث التعليم العالي في السودان للمدة التاريخية (١٩٦٩ – ١٩٧٢) التي كان فيها جعفر النميري رئيساً للبلاد والذي شهد عهده الكثير من الاحداث السياسية التي كان لها الأثر المباشر على مسيرة التعليم العالي في البلاد وشهدت هذه المدة تحولات كبيرة مثل إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووضع سياسات جديدة لتنظيم الجامعات، وتعريب التعليم العالي. و تطرق البحث الى القرارات السياسية التي أثرت على المؤسسات التعليمية، مثل إعادة هيكلة جامعة الخرطوم وربطها بسياسات الدولة، وتأثيرات التوجيهات الاشتراكية على مناهج التعليم. ويوضح البحث كيف أثرت هذه التغييرات على بنية التعليم العالي واستقلالية الجامعات.

الكلمات المفتاحية :التعليم العالي، السودان، جامعة الخرطوم، جعفر نميري، تعريب التعليم، السياسة التعليمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

Abstract:

The research addresses higher education in Sudan during the historical period (1969-1972), during which Gaafar Nimeiry was president. His reign witnessed many political events that had a direct impact on the progress of higher education in the country. This period witnessed major transformations, such as the establishment of the Ministry of Higher Education and Scientific Research, the implementation of new policies to regulate universities, and the Arabization of higher education. The research also addresses political decisions that affected educational institutions, such as the restructuring of the University of Khartoum and its linkage to state policies, and the effects of socialist directives on education curricula. The research demonstrates how these changes affected the structure of higher education and the autonomy of universities.

Keywords: Higher education, Sudan, University of Khartoum, Jaafar Nimeiri, Arabization of education, educational policy, Ministry of Higher Education and scientific research.

التعليم العالي في السودان ١٩٦٩ – ١٩٧٢

أ.م.د. ستار حامد عبد الله العماري **الباحثة / فرات حيدر مكي عباس**

المقدمة:

يعد التعليم بمختلف انواعه وتوجهاته ومستوياته الأساس الحضاري والتاريخي والإنساني لأي أمة من الأمم ، إذ تعتمد عليه في بناء مجتمعاتها وجميع مقوماتها الحضارية والإقليمية والدولية لهذا تعد العلاقة بين التعليم وتقدم الأمم علاقة وجودية يعتمد عليها فيها احدهم على وجود الاخر ، بدأ التعليم العالي في السودان في عام ١٩٠٢ مع تأسيس كلية غوردون التذكارية ، التي كانت نواة التعليم العالي في البلاد ، ثم تبعها انشاء معهد ام درمان العلمي ، الذي اتبع النموذج التقليدي للمعاهد الدينية السائدة في ذلك الوقت ، مع مرور الوقت تطور التعليم العالي في السودان شيئاً فشيئاً ، إذ تم تأسيس مجموعة من المدارس التي عرفت آنذاك بالمدارس العليا مثل مدرسة كتشنر الطبية التي تأسست عام ١٩٢٤ ، وتبعها قيام مدرسة الزراعة والطبية عام١٩٤٠ وبعدها تطور الامر ليتم ضم تلك المدارس الى كلية غوردون التذكارية وأصبحت الأخيرة تعرف بكلية الخرطوم الجامعية عام ١٩٥١ ، واخذت تلك الكلية تشق طريقها نحو التطور العلمي ، وعام ١٩٥٦ استقلت مالياً وادارياً واطلق عليها اسم جامعة الخرطوم لذا أصبحت اول جامعة وطنية في السودان ، وكان عهد جعفر نميري الذي بدأ عام ١٩٦٩ في السودان مدة محورية لتطور السياسة التي انعكست على التعليم بكل مجالاته وتميزت هذه المدة بدعم مسيرة التعليم العالي في السودان ، تمثلت منذ عقد اول مؤتمر قومي للتربية عام ١٩٦٩ ناقش المؤتمر اهداف التعليم العالي لأول مرة وتعيين جعفر نميري المسؤول عن جامعة الخرطوم ، وجرى بذلك التدخل في حياة الجامعة فكونت لجنة وزارية فنية للجامعة ايار ١٩٦٩ وكان اهم وصايا اللجنة ضرورة تكوين مجلس قومي للتعليم العالي وتخضع له جميع مؤسسات الجامعة سياسة وتخطيط وتمويلاً ، مما نتج عن ذلك قيام خطوتين الأولى تمثلت بإصدار قانون لجامعة الخرطوم ١٩٧٠ بدلاً عن قانون ١٩٥٦ ، أما الثانية انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٧١ وصدور قانون المجلس القومي للتعليم العالي عام ١٩٧٢ .

اعتمد البحث على عدد من المصادر المهمة منها الكتب العربية والإنكليزية ، فضلاً عن البحوث والدراسات وعدد من الصحف العربية ، والتي زودت البحث بمعلومات تفصيلية .

أولاً: مؤتمر التربية القومي:-

تعود البدايات الاولى للتعليم العالي في السودان الى عام ١٩٠٢ ، عندما تم تأسيس كلية غوردون التذكارية ، التي قدمت برامج تعليمية متنوعة في مختلف المجالات ، وفي عام ١٩١٢ تم انشاء معهد ام درمان العلمي[١] ، والذي كان على غرار المعاهد الدينية التقليدية التي كانت سائدة في مصر والتابعة الى الأزهر الشريف[٢] ، وبعد ذلك تم تأسيس مدارس عرفت بـ (المدارس العليا) مثل مدرسة كتشنر الطبية التي تأسست عام ١٩٢٤ ، ومدرسة الزراعة والطب البيطري التي تأسست عام ١٩٣٨ ، ومدرسة الهندسة التي

تأسست عام ١٩٣٩ ، ومدرسة الآداب التي تأسست عام ١٩٤٠ ، وبعد أربع سنوات تطور الأمر ليتم ضم تلك المدارس الى كلية غوردون التذكارية[٣] والتي سميت في عام ١٩٥١ بكلية الخرطوم الجامعية ، ليبدأ التعليم العالي مرحلة جديدة ونوعية نوعاً ما إذ تمثلت في التعاون العلمي مع جامعة لندن[٤] ، أخذت تلك الكلية بالتطور شيئاً فشيئاً الى الحد الذي استقلت فيه علمياً وادارياً ومالياً عام ١٩٥٦ وأطلق عليها في ذلك الوقت اسم (جامعة الخرطوم) لتصبح أول جامعة وطنية للبلاد بعد أن كانت تحت ادارة بريطانيا[٥] ، ولم يشمل هذا التطور الجامعة فحسب ، بل شمل معهد ام درمان العلمي الذي تطور الى جامعة في منتصف الستينات من القرن العشرين عرفت باسم جامعة ام درمان الإسلامية[٦] .

وما يعنينا من التعليم العالي هو الحقبة التاريخية التي نحن بصدد دراستها والتي بدأت عام ١٩٦٩ م، إذ شهدت مجالات دعم مسيرة التعليم العالي وصدرت بعض القرارات والتوصيات ووضعت خطط لازمة ومتنوعة أدت الى نقاط التحول في كثير من جوانبه العلمية[٧].

في الثاني من شهر تموز ١٩٦٩ قام مجلس الثورة الحاكم بتعيين نفسه مسؤول على جامعة الخرطوم[٨]، وفي مؤتمر التربية القومي الذي عقد في تشرين الاول في العام نفسه ناقش أعضاء المؤتمر المسائل والقضايا المهمة الخاصة بالتعليم العالي في البلاد وتوصلت الى نتائج حددت من خلالها اهداف التعليم العالي وهي[٩] :-

١- البحث العلمي الهادف الذي ينبع من احتياجات المجتمع ومشكلاته، وتشجيع الباحثين في داخل هذه المؤسسات وخارجها.

٢- تشجيع البحث في التراث القومي.

٣- السعي لنقل المعرفة وتوسيعها وإيصالها للمجتمع.

٤- الاشعاع الثقافي على المجتمع وتشجيع الطلاب لخدمته وغرس حب العمل والعطاء بين الأساتذة والطلاب.

٥- خلق علاقة وثيقة بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وبينها وبين مؤسسات التعليم الاخرى في مراحله المختلفة لكي تتمكن هذه المؤسسات من انماء الشخصية كاملة للطلاب في اطار الانتماء القومي والوحدة الوطنية.

٦- المشاركة الايجابية الفعالة في تخطيط التنمية الاقتصادية والعملية التربوية والتعليمية، وأكد المؤتمر على البعثات الخارجية والاستفادة من امكانيات بلاد اوروبا الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي في مسألة الدراسات فوق الجامعية.

وتأكيداً لما ورد في الهدف السادس من قرارات مؤتمر التربية القومي، قام النميري في الرابع من أيار ١٩٦٩ بتشكيل لجنة وزارية وفنية للنظر في قوانين جامعة الخرطوم بهدف اشراكها بشكل فعال في الحملة الوطنية للتحول الى الاشتراكية مؤكداً ذلك في نص خطابه " **إنّ الجامعة في الدولة الاشتراكية مقدر لها أنْ تلعب دوراً طليعياً كدار رعاية للقادة الاشتراكيين والمفكرين التقدميين ، و إنّ جامعة الخرطوم يجب**

أن تتحول بطرق مختلفة تمكنها من القيام بهذا الدور ، وكانت السمة الأساسية لهذا التحول في توجيه الانشطة التعليمية في الجامعة نحو الاشتراكية والعروبة الافريقية "[١٠] .

وفي الشهر نفسه أُلغيّ تكوين اتحاد الطلاب[١١] في جامعة الخرطوم واستبدل الاتحاد بسكرتارية الجبهات التقدمية والتي تتكون من الشيوعيين[١٢] ، و أثار خطاب نميري اعلاه موجة غضب عارمة بين صفوف طلبة الجامعة وأساتذتها ، إذ انقسموا الى معسكرين هما المعسكر الاشتراكي الذي يؤيد الحكم العسكري الثوري ومعسكر ضم المؤيدين الى الحركات الاسلامية المعارضة لانقلاب مايو ، إلّا أن المعسكر الاول كان الأكثر تأثيراً في تلك الجامعة ولاسيما أنه قد أيد الاصلاحات الحكومية في مجال التعليم بشكل عام ، داعياً في الوقت نفسه الحكومة الى تطهير الجامعة من تلك القوى الرجعية وجعل الجامعة ملتزمة بالتوجه الاشتراكي في تنفيذ سياساتها وبرامجها وانشطتها الطلابية[١٣] .

وعلى أثر ذلك اندلعت جملة من المظاهرات الطلابية تضم بعض الأساتذة ضد تلك الخطوات الى الحد الذي هددوا بالاستقالة مما أثار غضب نميري والذي بدوره واجه تلك المظاهرات بحملة اعتقالات واسعة و قوية تزايد على أثرها عدد المتظاهرين في جامعة الخرطوم[١٤] ، والذين طالبوا باستقلالية الجامعة ، ونتيجة لذلك اضطرت الحكومة الى محاصرة الجامعة بالدبابات واغلاقها وتأجيل امتحانات نهاية العام المقررة حينذاك ، ولم يتم فتحها إلا بعد أن تمكنت القوات العسكرية من القضاء على تلك المظاهرات وانهاءها[١٥] .

وبعد تلك الأحداث استمرت اللجنة الوزارية والفنية – التي أشرنا اليها سلفاً في مجال التعليم – إذ قررت ان تكون امامها مهمتين رئيستين[١٦] ،الاولى : أن تكون الجامعة تابعة بشكل مباشر الى الحكومة وهذا يتطلب صيغة قانون جديد ينظم من خلالها هذا العمل المطلوب ، أما الثانية : فهي دراسة شكل ومحتوى التعليم العالي في السودان من مختلف جوانبه والنظر في كيفية أن تكون مخرجاته تصب في خدمة المجتمع السوداني ، ولتنفيذ ذلك أصدرت اللجنة القرارات الآتية[١٧] :

١- إنهاء تبعية المعاهد المدنية العليا للإدارات والوزارات المتخصصة وتوحيد اداراتها في وزارة التربية والتعليم العالي.

٢- إنشاء مجلس قومي للتعليم العالي تمثل فيه الجامعات والوزارات المعنية، وتخضع الجامعات فيما يخص التخطيط والتنسيق والمتابعة لذلك المجلس.

٣- اعادة النظر في المناهج الجامعية على أساس فلسفة مستمدة اهداف الجامعة المنصوص عليها في قانونها الجديد.

وبعد ذلك سعت الحكومة الى عقد اتفاقيات ثقافية وعلمية من شأنها جعل الدول الاخرى أن تتطلع الى الواقع التعليمي الجديد في السودان، ففي عام ١٩٦٩ عقدت اتفاقية مع الصومال تضمنت توسيع

العلاقات الثقافية بين البلدين وتطوير التعاون بينهما وتسهيل تبادل الخبرات العلمية والزيارات المتكررة للوفود الثقافية والتعليمية بين الدولتين[١٨].

ولم تكن جامعة ام درمان الاسلامية بعيدة عن أنظار حكومة نميري في تلك المدة ، فهي الاخرى كانت ضمن اهتمامات الحكومة ووزارة التربية والتعليم التي أصدرت قراراً تضمن الغاء بعض أقسامها العلمية واعادة النظر في أعضاء هيئة التدريس والبرامج الدراسية ونظام القبول وشروط الخدمة ، ولم تكتفِ الحكومة بهذا الامر وإنما تعدى ذلك الى الحد الذي شكلت فيه لجنة بقرار صادر من مجلس الوزراء عام ١٩٦٩ لإلغاء قانون جامعة ام درمان الاسلامية وتحويلها الى كلية بتكاليف الجامعة الاسلامية الباهظة على الدولة داعية في الوقت نفسه الى تشجيع الدراسة فيها في مجال العلوم الاسلامية والعربية بما يسهم في إرساء قواعد أساسية للنهوض بالمجتمع السوداني[١٩].

وبهذا أصدر مجلس الوزراء وبناءً على توصيات اللجنة المذكورة في عام ١٩٧٠ قانون كلية الدراسات العربية والاسلامية الذي بموجبه الغاء قانون جامعة ام درمان الاسلامية وتحويلها الى كلية عرفت بـ (كلية الدراسات العربية والاسلامية) على أن تكون تحت اشراف وزير التربية والتعليم مباشرة ويكون مقرها في أم درمان ايضاً ، ويعيّن عميد الكلية بقرار من الوزير نفسه مع تحديد تولي المنصب المذكور بشروط الخدمة ، وتضمنت الكلية اقسام اللغة العربية والاصول والدراسات الاسلامية والشريعة، ودعت الحكومة الى تشجيع دراسة الحضارة العربية واحياء الثقافة الدينية الاسلامية وتكون لغة الدراسة فيها هي اللغة العربية[٢٠] .

يتضح مما تقدم أن جعفر نميري لم يهمل الدراسات الاسلامية إنما اعطاها قدراً ملحوظاً من اهتماماته في الجانب التعليمي وهذا ما يتضح من خلال قانون كلية الدراسات العربية والاسلامية، وهذا يعد هدفاً سياسياً أراد منه جلب ود الاسلاميين المعارضين له، إلا إنه يتضح لنا وللقارئ بشكل عام إنّ نميري كان مهتماً بالتعليم الاسلامي.

وتنفيذاً لتوصيات اللجنة الوزارية الفنية آنفة الذكر والمتضمنة اعادة النظر في قانون جامعة الخرطوم لعام ١٩٥٦[٢١] ، واصدار قانون جديد يهدف الى تعزيز التعليم والبحث العلمي اصدر مجلس الوزراء عام ١٩٧٠ قانون جامعة الخرطوم الذي منح فيه الحكومة صلاحيات كثيرة في مجال التعليم العالي ولاسيما جامعة الخرطوم الذي اكد فيه على أن تكون الاهداف الأساسية هي تحسين التعليم الجامعي والتركيز على الموضوعات والنشاطات العلمية التي كان الشعب السوداني بأمس الحاجة لها مع تأكيد الاشتراكية والوحدة الوطنية وتجسيد العلاقات الوثيقة مع الدول العربية والأفريقية ، ولأجل ذلك تم اجراء تعديلات جذرية على مجلس الجامعة ومجلس الشيوخ وإيجاد السبل الكفيلة التي تقرب الجامعة من المجتمع شكل عام[٢٢] .

ويبدو أن حكومة نميري بشكل عام ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص كان لديها وجهة نظر بأنه لا يمكن الاستغناء عن البريطانيين في مجال التعليم وهذا ما يتضح مما ذكر اعلاه بأن مجلس الشيوخ ما زال مستمراً في العمل في السودان ، ومن وجهة نظرنا إن بقاء مجلس الشيوخ في السودان هو اجراء صحيح يصب في مصلحة التعليم في السودان لأن الدول الاوربية وفي طليعتها بريطانيا شهدت في تلك الحقبة

التاريخية تطوراً ملحوظاً في مجال التعليم ، وبهذا لابد للحكومة السودانية السير على منوال التطور الحاصل في بريطانيا وتوظيف خبراتهم للنهوض بواقع التعليم في السودان .

وجاء في القانون أيضاً ان يكون رئيس الدولة راعياً لجامعة الخرطوم ويقوم بتعيين رئيس الجامعة فضلاً عن أربعة أعضاء لعضوية مجلس الجامعة، وانماز هذا القانون عن سابقه بوضعه اهداف واضحة لجامعة الخرطوم في جانب التعليم والبحث العلمي وتنمية الصلات الاخرى والاهتمام بالطلبة والانفتاح على المجتمع المحلي والدولي وهذه الاهداف تمثلت بما يأتي[٢٣] :-

١- السعي لتنظيم التعليم الجامعي ونشره وتطويره مع اعطاء اولوية خاصة للمواد الدراسية وأوجه النشاط التي تكون لها علاقة مباشرة بحاجات الشعب السوداني وتطلعاته نحو الاشتراكية والوحدة القومية وتوثيق الروابط بالأمم العربية والافريقية.

٢- النهوض بالبحث العلمي والعمل على تقويم العلوم والمعرفة ونشرها مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمواضيع التي لها علاقة مباشرة بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية في السودان وفي البلاد المجاورة.

٣- انشاء علاقات مع أشخاص وهيئات خارج الجامعة على الأخص الهيئات العامة بالسودان والجامعات والاوساط التعليمية في الخارج.

٤- بذل الجهود للعناية التامة بالطلاب وفي الوقت الذي يُدربون فيه على التفكير النقدي، ويجب العمل على اشعارهم بمسؤوليتهم في استخدام التعليم للمصلحة العامة.

٥- توحيد الجهود من أجل النهوض بالثقافة الوطنية ونشرها مع العمل على ربط خطط تطوير الجامعة بخطط التنمية القومية.

ثانياً: تأسيس وزارة التعليم العالي :-

استمرت حكومة نميري في اجراءاتها للنهوض بواقع التعليم العالي في البلاد بعد أن أدركت إنه لا بد أن تكون هناك وزارة خاصة للتعليم العالي بعد أن كانت جزءاً من وزارة التربية والتعليم وتحت اشرافها ، لهذا أصدرت قرارها الجمهوري رقم ٦ لعام ١٩٧١ والقاضي بتأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٢٤] على أن يكون للوزارة مجلس عرف بـ (المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي[٢٥] ، والذي من اختصاصاته رسم السياسة العامة للتعليم العالي ووضع الخطط والبرامج للتنفيذ والاشراف على مؤسساته المختلفة في اطار السياسة العامة للدولة ووضع سياسات لقبول الطلبة من داخل وخارج السودان والتعاون مع مؤسساته الاقليمية والدولية وتقييم الاداء في المؤسسات التعليمية وتمويلها[٢٦] .

أما الهيكل الاداري لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فكانت تتكون من الآتي[٢٧] :-

١- الادارة العامة للتمويل: وهي ادارة متخصصة تعمل على توفير التمويل لمؤسسات التعليم وتوجيه على حسب الخطة.

٢- الادارة العامة للشؤون المالية والادارية: تعمل على تنفيذ السياسات الخاصة بالشؤون المالية والقوى العاملة.

٣- الادارة العامة للتعليم العالي والاهلي والاجنبي: هي ادارة متخصصة تعمل على التعريف بقيام الجامعات والكليات الاهلية والاجنبية.

٤- الادارة العامة للتعليم التقني: تعمل على ترقية وتطوير التعليم التقني.

٥- الادارة العامة للتعليم عن بعد: هي ادارة متخصصة بمتابعة وتطوير التعليم عن بعد.

٦- الادارة العامة للعلاقات الخارجية والتعريب: تعمل على تنمية العلاقات الخارجية بين وزارة التعليم العالي والعالي الخارجي الى جانب تعريب المناهج.

٧- الادارة العامة لترقية وتطوير البحث العلمي: هي ادارة متخصصة تعنى بالعلمية والعملية والعمل الفعال بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومي والاهلي عبر لجان عملية متخصصة.

٨- ادارة تأهيل المعرفة.

٩- ادارة الاستثمار: ادارة مختصة تعمل على تطوير وتنمية الموارد بالوزارة.

أما اللجان العملية فهي (لجنة الدراسات الهندسة والقنية، لجنة الاجازات العلمية، لجنة المعلومات، لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي، لجنة الدبلوم والدراسات التقنية، لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، لجنة الدراسات الانسانية، لجنة دراسات الحاسوب، لجنة التعليم التقني)، وهناك لجان دائمية منها (لجنة التمويل والتعليم العالي، لجنة العلاقات الخارجية والتدريب، لجنة التعليم الاهلي والاجنبي، لجنة التأهيل المعرفة، لجنة التخطيط)[٢٨] .

وبعد تلك التطورات التي حصلت في الواقع التعليمي ولاسيما تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حصلت بعض المتغيرات في الواقع السياسي في السودان تمثلت في الانقسام الذي حصل داخل الحزب الشيوعي بين مؤيد ومعارض لخطوات جعفر نميري إذ عدّ المعارضون أن نميري هدفه هو التفرد بالسلطة والانفراد بالحكم وهذا من شأنه الحد من اشتراك الحزب الشيوعي الداعم لحكومة نميري في القرار السياسي ، وبعد تزايد حدة المعارضة قام نميري بتحديد نفوذ الحزب الشيوعي في النقابات العمالية والاتحادات الطلابية[٢٩] ، وأيضاً أصدر قراراً بإلغاء نظام الاعاشة والتسيير الخاص بالطلبة والذي كان يخدم الطلبة الشيوعيين بشكل اكثر من غيرهم[٣٠].

وعلى الصعيد السياسي قام نميري بعد تزايد حدة الخلافات بين أعضاء الحزب الشيوعي بإقالة ثلاثة من الاعضاء داخل قيادة مجلس الثورة وهم (فاروق عثمان حمدالله[٣١] ، و هاشم العطا[٣٢] و بابكر النور) وتم القاء القبض على عبدالخالق محجوب[٣٣] رئيس الحزب الشيوعي وتسفيره الى مصر ، وحينها

حاول الشيوعيون استخدام ورقة الجامعة والضغط بها على نميري وحكومته ولاسيما ان بعض الجماعات الاسلامية عارضت هي الاخرى بعض قرارات نميري في الواقع التعليمي ، إلّا أن أي اتفاق لم يحصل بينهما إذ لم تؤدِ معارضة الاسلاميين والشيوعيين الى توحيد صفوفهم ضد النميري[٣٤] .

ويتضح مما تقدم عدم الثقة المتبادلة بين الحزب الشيوعي والإسلاميين وهذا جاء نتيجة للعداء التاريخي الذي لم يكن على الصعيد المحلي فحسب، وإنّما على الصعيد العالمي، ونتيجة لما ورد اعلاه لم يتوصل الجانبان لنتيجة تذكر بشأن توحيد موقفهما تجاه نميري وحكومته.

أثارت قرارات نميري – المذكورة آنفاً – الحزب الشيوعي بشكل عام لذا قام هاشم العطا بتخطيط لانقلاب ضد نميري حاول من خلاله القضاء عليه وعلى حكومته في تموز ١٩٧١[٣٥] ، إذ بدأ انقلابه بالتشاور مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المنتمين الى الحزب الشيوعي، إلّا إنّ نميري وسلطته العسكرية تمكنوا من اخماد هذا الانقلاب والقضاء على معظم قياداته[٣٦] .

وتلافياً لأي احداث خطيرة قد تحدث مستقبلاً ضد النميري وحكومته، أصدر مجلس قيادة الثورة بالتشاور مع نميري قرار تضمن إجراء استفتاء للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية ورئاسة حزب الاتحاد الاشتراكي[٣٧] ، وتم إجراء هذا الاستفتاء في الخامس عشر من ايلول ١٩٧١ وفيه حصل نميري على أغلب الأصوات وتولى رئاسة الجمهورية ورئاسة حزب الاتحاد الاشتراكي ، وحينها أصدر قرار يتضمن بأن تكون جميع المؤسسات في السودان خاضعة لنميري وسياسة حزبه أي حزب الاتحاد الاشتراكي ومن ضمنها جامعة الخرطوم والتي أكد فيها بضرورة الخضوع لتوجهات ذلك الحزب ولسلطة الدولة ، لذلك عملت الحكومة على تعديل قانون جامعة الخرطوم وأعادت تنظيم عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس القومي للبحوث[٣٨] والمجلس القومي للتعليم العالي[٣٩] .

واستناداً لما ذكر اعلاه أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قانون المجلس القومي للتعليم العالي في ١٩٧٢ والذي من خلاله تشكلت لجنتان أحدهما ضمت مسؤولي الجامعات والاخرى ضمت مسؤولي المعاهد العليا ، ومن خلال تلك اللجنتين أصبح المجلس القومي يطلع ويشرف على التعليم العالي ، وسمح ذلك القانون للأعضاء في المجلس القومي للتعليم العالي اصدار نظم أساسية ملزمة للجامعات والمعاهد وصلاحية تغييرها وهذا يتطلب موافقة رئيس الجمهورية فضلاً عن منحه أيضاً صلاحية تنظيم المناهج الدراسية ووضع الخطط التعليمية وتنظيم عمليات القبول والبعثات والاشراف على لجان علمية متخصصة مثل (لجنة تقويم الشهادات ، ولجن الدراسات الانسانية ، ولجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة الدراسات الطبية والصحية ، ولجنة العلوم والموارد الطبيعية)[٤٠] .

أما قانون جامعة الخرطوم فقد شهد هو الآخر تعديل واضح بالقرار الجمهوري رقم (٥) في المادة (٤٠) لعام ١٩٧٢ والذي نص على[٤١] :-

١- يسمى هذا القانون بـ (قانون جامعة الخرطوم المعدل لسنة ١٩٧٢).

٢-يعدل قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٠، ففي المادة الثامنة جاء (يكون للجامعة وكيل يعينه الراعي، وتتحدد اختصاصات الوكيل وواجباته والشروط والأوضاع التي يعين بموجبها في النظم الاساسية.

ثالثاً: تعريب التعليم العالي :-

تعد مرحلة تعريب التعليم العالي من أهم معالم السياسة اللغوية ، فقد شهد العام ١٩٥٥ تعريب المرحلة الثانوية الذي يعتبر بمثابة نقطة تحول من منظور صانعي القرار نحو تأصيل الهوية السودانية واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية للدولة ولغة للتعليم[٤٢] ، وبموجب ذلك التغيير كان لا بد من وجود سياسة تعليمية واضحة يتم بموجبها التنسيق التام بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعة بشأن لغة التدريس، ونظراً لارتباط هاتين المرحلتين المهمتين ارتباطاً وثيقاً بدأت الحركة الفعلية لعملية التعريب في المرحلة الثانوية خلال العامين ١٩٦٥-١٩٦٦ ، وبعد أسابيع وبالتحديد في الثالث عشر من اذار ١٩٦٥ كتب الدكتور منصور خالد مقالاً يدعو فيه الى التفكير في أمر التعريب في الجامعة ودعا الى ضرورة البدء بالتخطيط لذلك ، وتصاعدت الدعوات في عام ١٩٦٦ عندما افتتح الاستاذ النذير دفع الله[٤٣] المدير الاسبق لجامعة الخرطوم[٤٤] مؤتمر معلمي اللغة الانكليزية بالمدارس الثانوية[٤٥] ، والذي أكد في خطابه على التعريب وعلى مشاكل استعمال اللغة العربية كلغة للتدريس في الجامعة ، وبالرغم من أن المؤتمر كان بصدد افتتاحه الأول للغة الانكليزية في السودان نادى الاستاذ دفع الله في كلمته الافتتاحية بضرورة تقدير حقيقة واقعية وهي أن السودان تتطلع وتخطط لاستعمال اللغة العربية كلغة اولى في البلاد ولغة للتدريس في جميع العلوم والمراحل ، ولكنه نوه لمشكلتين ، الاولى عدم توفر الأساتذة المختصين وقلة الكتب والمنشورات العربية[٤٦] .

بعد ثورة ايار واستلام النميري الحكم في السودان وتشكيل اللجنة الوزارية والفنية لجامعة الخرطوم[٤٧] ، عقدت اللجنة هي الاخرى اجتماعات عدة حاولت من خلالها النهوض بواقع التعليم العالي وجعل اللغة العربية لغة تدريس في الجامعات وخرجت حينها بتوصيات عدة منها[٤٨] :-

١- أنْ تصبح اللغة العربية لغة التدريس فيها – في جامعة الخرطوم –، ولا يسمح بتدريس لغة اخرى لأي مواد في الجامعة إلا بإذن خاص من مجلس الأساتذة ولمدة محددة قابلة للتجديد، ولا يمنح مجلس الأساتذة الاذن بذلك إلا في الحالات التي يتعذر فيها التدريس باللغة العربية.

٢- تعمل الجامعة بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية في البلاد العربية على توفير المراجع اللازمة باللغة العربية في كل التخصصات وعلى تركيز الجهود في تعيين الأساتذة في البلاد العربية.

٣- تعمل الجامعة على التأكد من إلمام الطلبة الكافي بإحدى اللغات الأجنبية الحية.

٤- أن تصبح اللغة العربية الرسمية للجماعة بترجمة كل قوانينها ولوائحها ونظمها الى اللغة العربية، وأن تصبح لغة المداولات في مجالس الجامعات ولجانها الأكاديمية والإدارية.

ولم تنفذ كل هذه التوصيات على أرض الواقع إلا التوصية الأخيرة الخاصة بترجمة القوانين واللوائح والنظم الإدارية، لا سيما وانها – أي التوصيات – تحتاج الى مدة طويلة لتنفيذها وتطبيقها بشكل واضح من

خلالها يمكن السير بواقع التعليم العالي نحو الافضل حسب ما يراه مسؤولي التعليم العالي في السودان[٤٩] ، ولم تتغير لغة التدريس في الجامعة بسبب عدم توفر الكتب المنهجية المعربة[٥٠] .

ومما تجدر الإشارة اليه ، إنّ بريطانيا لم تكن بعيدة عن تلك التطورات الحاصلة في نظيم التعليم في السودان ، إذ كانت على دراية واضحة بها لذلك أكدت على ضرورة استمرار تدريس اللغة الانكليزية في الجامعات السودانية فعملت على دعم وتعزيز تلك اللغة من خلال جعل الأقسام العلمية للجامعات أكثر اهتماماً بها لذلك استمرت بتقديم مساعداتها الفنية للتعليم بالسودان مع تأكيدها أن التعليم من اهم المجالات التي يمكن من خلالها استمرار العلاقات بين البلدين ، وشملت تلك المساعدات تدريب أساتذة الجامعات في بريطانيا ، وإرسال أساتذة بريطانيين الى العمل في السودان وأيضاً إرسال الطلبة السودانيين في بعثات دراسية الى بريطانيا، ففي عام ١٩٧١ تم إرسال (١٣٥) طالباً للدراسة هناك ، ومنح المتفوقين منهم جوائز عرفت بـ (TANCA) وكانت هذه ضمن المساعدات التي تقدمها بريطانيا لدول الخارج الكومنولث في افريقيا[٥١].

رابعاً: نظام القبول:-

كانت أسس القبول في الجامعات والمعاهد السودانية قبل الثورة ذات ارتباط وثيق بنظام التعليم في الجامعات البريطانية في مقدمتها جامعة كامبريدج[٥٢] التي جعلت من النجاح في اللغة الانكليزية شرطاً أساسياً للقبول في المعاهد والجامعات السودانية فضلاً عن التنافس العلمي بين الطلبة للقبول في تلك المؤسسات التعليمية وفق المعدلات النهائية أي معدلات التخرج التي يحصل عليها الطالب في المرحلة الاخيرة من الثانوية [٥٣].

وبعد الثورة تغير نظام القبول في تلك الجامعات وأصبحت الشروط التالية أساساً يجب استيفاؤه من قبل الطالب للحصول على قبول في تلك الجامعات والمعاهد ومنها[٥٤] :-

١- احراز النجاح في الشهادة المدرسية السودانية.

٢- الحصول على تقدير جيد في خمس مواد من بينها اللغة الانكليزية.

٣- الحصول على تقدير جيد في ثلاث مواد مخصصة للتنافس للقبول في تلك الكلية.

وبعد عام ١٩٧١ تزايد أعداد خريجي المرحلة الثانوية بسبب التوسع الذي حصل في المدارس الثانوية والاهتمام بالسلم التعليمي بشكل عام، وبهذا تزايدت أعداد الطلبة في جامعة الخرطوم بنسبة حوالي (١٢%) وهذا يعد تطوراً ملحوظا في النظام التعليمي بشكل عام[٥٥].

أما الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ذكرت سلفاً فقد تضمنت محاور خاصة لتدريب المختصين في التعليم العالي ومنح فرض الاستثمار الخاصة بالتعليم العالي ، ومن أهم تلك الاستثمارات هي انشاء كليات جديدة وإكمال محطة كوكو للأبحاث البيطرية وتوسيع معاهد الزراعة وإنشاء معاهد جديدة والتوسع في اعداد المختصين في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة من خلال التوسع في

اعداد الطلبة والكليات والمعاهد العليا[٥٦] ، والجدول التالي يوضح عدد الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد السودانية للعام الدراسي ١٩٧٠- ١٩٧١[٥٧] .

السنة	الجامعات الحكومية	المعاهد العليا الحكومية	مجموع الجامعات والمعاهد الحكومية	جامعة القاهرة فرع الخرطوم	الجامعات والكليات الخاصة في السودان	مجموع الجامعات والمعاهد غير الحكومية	مجموع المؤسسات العالية داخل السودان	مجموع السودانيين الدارسين في الخارج	المجموع الكلي للطلاب السودانيين في الداخل والخارج
١٩٧٠ ١٩٧١	٥١٧٦	٢١٤٢	٧٣١٨	٥٠٩٨	-	٥٠٩٨	١٢٤١٦	٣١٩٣	١٥٦٠٩

خامساً: مؤسسات التعليم العالي :-

كان للخطة الخمسية انعكاسات كبيرة على البنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي[٥٨]، ففي عام ١٩٦٩ انشأ معهد الموسيقى والمسرح من أجل رفع الحركة الفنية في البلاد[٥٩] ، وفي عام ١٩٧١ انشأت كلية الهندسة الميكانيكية في مدينة عطبرة وكانت الدراسة فيها ثلاث سنوات[٦٠] ، وشيدت كلية طب الأسنان في العام نفسه[٦١] ، وافتتحت جامعة الخرطوم معهد للخدمة الاجتماعية لإعداد الاختصاصيين الاجتماعيين في مجالات مختلفة[٦٢] ، وتطور معهد الدراسات الافريقية والآسيوية الذي كان كوحدة تابعة لكلية الآداب وأصبح يمنح درجة الماجستير والدكتوراه في الدراسات الافريقية والآسيوية[٦٣]، ولم يكن معهد الخرطوم الفني العالي[٦٤] بعيداً عن تلك الخطة الخمسية ، إذ تشكلت لجان دولية من المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وأيضاً منظمة اليونسكو لدراسة اوضاع معهد الخرطوم الفني العالي الذي كان يعاني من عدم الاستقرار في نظام الدراسة فقامت تلك اللجان بدراسة القضايا ومشاكل ونظام الدراسة للمعهد وشروط القبول للطلبة فيه وانتهت تلك اللجان بتوصيات محددة كان من ابرزها[٦٥] :-

١- ضرورة أن تكون اهداف المعهد التركيز على اعداد الفنيين.

٢- اعادة النظر في المناهج وخطط الدراسة بما يجعله أكثر تركيزاً على العمل والتدريب العملي.

٣- ضرورة النص على أن نظام الدراسة هو ثلاث سنوات.

٤- تعديل شروط خدمة الفنيين.

٥- ضرورة قيام المجلس القومي للتعليم الفني العالي بوضع خطة لتطويره.

ومما تجدر الاشارة اليه إنّ هذه التوصيات لم تجد طريقها للتنفيذ، ففي العام ١٩٧١ رأت الدولة تكوين لجنة اخرى وهي اللجنة العليا للتعليم الفني ١٩٧١، وقدمت هذه اللجنة توصياتها في العام ١٩٧٢.

كانت هذه التوصيات لإنهاء العمل بنظام المعهد الفني العالي في الخرطوم ، وقيام معاهد للتعليم الفني بمختلف اقاليم السودان والبالغ عددها سبعة عشر معهداً تتعدد بها نظم الدراسة ، فمنها من يكون بأربع

سنوات دراسية مثل (معهد المساحة العالي بالخرطوم ، و معهد العلوم المالية و التجارية العالي بورتسودان ، و المعهد العالي للتربية الرياضية في الخرطوم ، و معهد المعلمين العالي بأم درمان) ومنها من يكون بثلاث سنوات دراسية مثل (معهد شمبات الزراعي بالخرطوم ، و معهد الغزل والنسيج بالخرطوم ، والمعهد الفنني للهندسة والمعمار بالخرطوم ، والمعهد الفني للمساحة في الخرطوم ، والمعهد الفني للمعامل في الخرطوم)[٦].

والملاحظ على عمل اللجنة ان معظم هذه المعاهد مقرها العاصمة وليس اقاليم السودان، وان معظم المعاهد عبارة عن اقسام تابعة للمعهد الفني، فلم تزد اللجنة على ان فتتت تلك المؤسسة الى مؤسسات اخرى ونتج عن هذا ضياع المؤسسات الوحيد المتكاملة للتعليم الفني العالي (المعهد العالي) وزيادة تكاليف هذا النوع من التعليم والناتج عن تعدد اداراته مما يعني عملياً عدم تطويره وتقدمه والتوسع فيه، وبهذا تزايد اعداد الطلبة في تلك المعاهد كما موضح في الجدول التالي[٦٧] :-

العام الدراسي	عدد الدارسين		
	طلبة	طالبات	المجموع
١٩٦٩-١٩٧٠	١٥٣٥	٢١٤	١٧٤٩
١٩٧٠-١٩٧١	١٤٦٨	٢٨٤	١٧٥٢

الخاتمة

بعد التطرق الى موضوع التعليم العالي في السودان والقرارات التي اتخذتها الحكومة خلال المدة بين ١٩٦٩-١٩٧٢ تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

١- يعد التعليم العالي من اعلى المؤسسات التعليمية في السودان مما يدل على مدى اهتمام الحكومات السودانية المتعاقبة بتلك المؤسسة التعليمية مع تسلم جعفر نميري الحكم شرع بتحديد اهداف التعليم العالي ووظيفتها.

٢- يجب على الحكومات السودانية ضرورة تحديد فلسفة التعليم العالي التي تستمد من خلالها أهدافها وغاياتها من واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي ومن تراثها وارثها الثقافي والحضاري مع ضرورة تحديد استراتيجية التنفيذ التي تمكن من تطبيقها على ارض الواقع بحيث تنسجم مع الواقع السوداني.

٣- ان للقرارات السياسية التي تتخذها أي من الحكومات السودانية تأثير على الحراك الجامعي الذي من شأنه تغيير مسار السياسي للبلاد.

٤- نلاحظ من خلال ذلك ان حكومة جعفر نميري كانت تسعى للتفرد بالقرار الجامعي ، إذ قامت بتعديل قانون جامعة الخرطوم وصدر قانون جديد عام ١٩٧٠ الذي زاد من سيطرة نميري على الجامعة.

٥- يعد من أعظم إنجازات حكومة جعفر نميري خلال هذه المدة صدور قرار بقيام انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان عام ١٩٧١ وتأسيس مجلس خاص لها ومنها اخذت مؤسسات التعليم العالي بتطور نحو الأفضل.

٦- سعت حكومة جعفر نميري بتعريب التعليم العالي من أجل النهوض بواقع التعليم العالي إذ يتماشى مع التطورات العلمية التي يشهدها ذلك العصر والسعي لجعل اللغة العربية لغة التدريس في الجامعات السودانية ولم تقتصر جهود الحكومة على ذلك فقط ، وانما وضعت وحددت شروط القبول في الجامعات السودانية وانشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي في السودان.

ملحق (١)[١] يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي

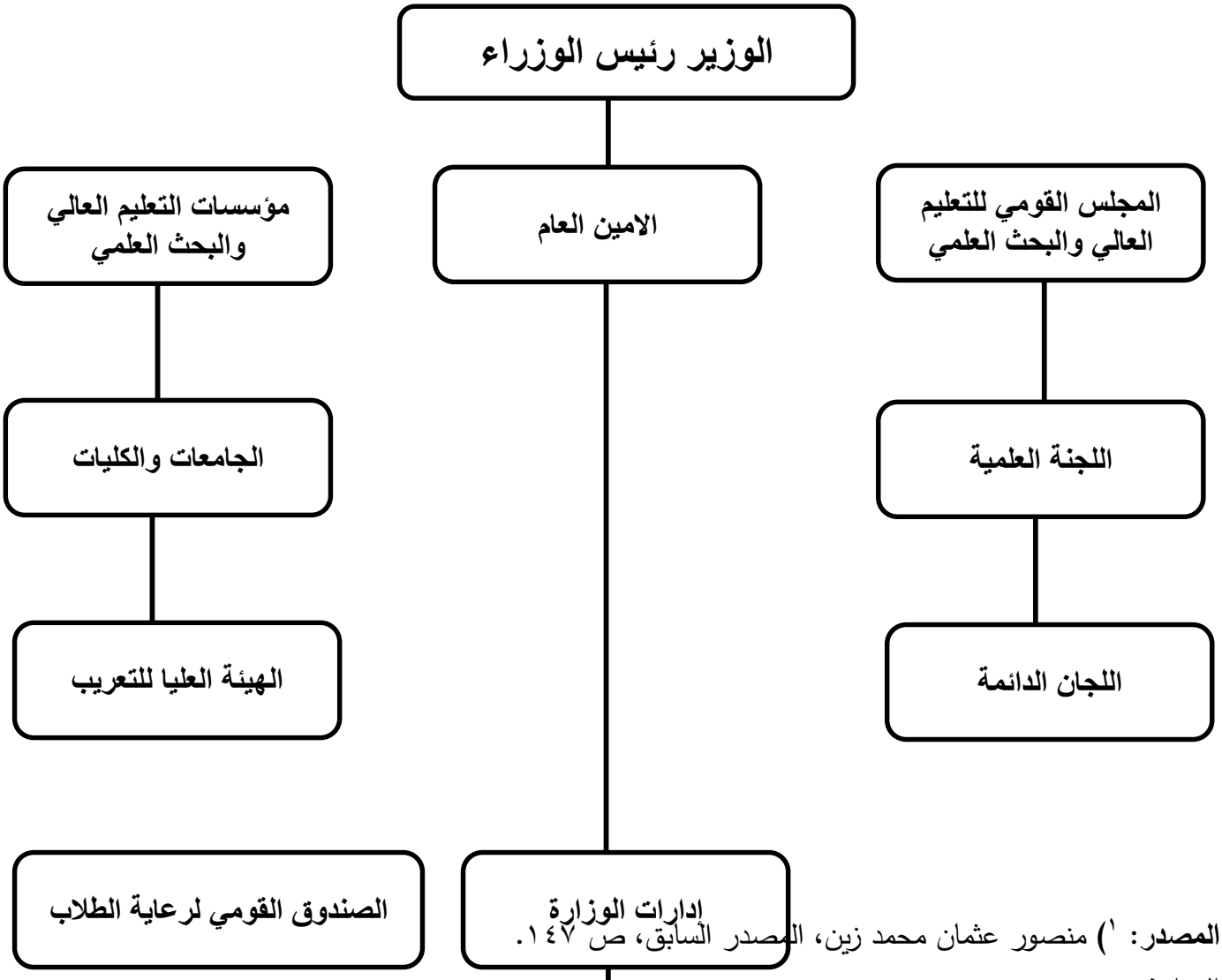

المصدر: [١]) منصور عثمان محمد زين، المصدر السابق، ص ١٤٧.

الهوامش:

[١]) **معهد ام درمان العلمي.** انشأ في عام ١٩١٢ لغرض تمكين السودانيين من مواصلة دراستهم الدينية في السودان، لذا تمثل الغرض المباشر للمعهد بتأهيل عدد من العلماء السودانيين وزيادة فرص التعليم الديني، فإن الغرض من انشاء المعهد كان ايجاد البديل في السودان للأزهر الشريف بوجه الخصوص بدلاً عن السفر الى مصر، وسار المعهد على مناهج النظام التعليمي في الأزهر الشريف، واصبح المعهد اداريا تابع الى قاضي القضاة المصري. للمزيد ينظر: محمد عمر بشير، التعليم في السودان في القرن التاسع واوائل القرن العشرين، المصدر السابق، ص٣٧، ص١٣٨.

[٢]) **الأزهر الشريف:** وهو احد أقدم المؤسسات الدينية الإسلامية، عمل بدور جامعاً وجامعة، أنشأه الفاطميون بين عامي ٩٧٠-٩٧٢م في القاهرة، وأكتسب مكانة عالية باعتباره جامعة اسلامية كبرى لكونه ملتقى

للعلماء وطلاب العلم الذين وفدوا اليه من مختلف انحاء العالم الاسلامي، وقد ادى دوراً في المجال السياسي ووقف ضد حكم المماليك وضد الاحتلال الفرنسي لمصر ١٧٩٨-١٨٠١، وشارك ابناء الأزهر في الحركات الوطنية في ثورة ١٩١٩ وفي ثورة يوليو ١٩٥٢ وفي مواجهة العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦. للمزيد ينظر: محمد علي عبد الحفيظ، صفحات من تاريخ الأزهر الشريف، مجمع البحوث الاسلامي، القاهرة، ٢٠٢٣، ص١١، ص١٢.

[٣] زكريا بشير امام، ثورة التعليم العالي في السودان – الحصاد والانجاز – ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

[٤] **جامعة لندن:** تأسست بموجب ميثاق ملكي في عام ١٨٣٦ لصالح المصلحة العامة ، وهي معترف بها عالمياً ، جاء تأسيسها كبديل لجامعتي اكسفورد وكامبريدج الانجليزيتين الوحدتين آنذاك ، وأصبحت أول جامعة صراحة المؤهلات الدينية كشرط للقبول ، وأصبحت جامعة لندن اول جامعة تقبل للطلاب بغض النظر عن دينهم ، او عرقهم ، او جنسهم ، وأول جامعة تقبل النساء في برامج الدرجات العلمية في عام ١٨٦٥ ، وقد منحت فرصة الدراسة العلمية للطلاب أينما كانوا ، وتوفر لهم امكانية الوصول الى التعليم العالي في جميع انحاء العالم . للمزيد ينظر : https://www.london.an.UK.University_of_london

[٥] جمهورية السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مؤسسات التعليم العالي في السودان، ط١، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٩٧، ص ٣.

[٦] زكريا بشير امام، المصدر السابق ،ص ١٥ .

[٧] سعاد ابراهيم عيسى ، مسيرة التعليم العالي في السودان (١٨٩٨-١٩٨٧) ، د . ن ، د . م ،د.ت ، ص٩١ .

[8] Edited by : Tor Halvorson and Jorun Nossum ، North-south Knowledge Networks towards equitable collaboration between academics ، donors and universities ، African minds ، 2016 ، P. 208 .

[٩] داوؤد ساغة محمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٥، ص١٥٦ .

[10] Edited by : Tor Halvorson and Jorun Nossum ، Op. cit. ، P. 208 .

[١١] **اتحاد الطلاب :** يعود تاريخ التنظيمات الطلابية الى عام ١٩٣٩ عندما قامت مجموعة من طلاب المدارس العليا بتأسيس جمعية ثقافية طلابية وقد تمثل هدف الأخيرة رفع المستوى الثقافي للجماهير في عام ١٩٤٠ اجتماع الجمعية بنادي الخريجين بأم درمان وقد حضر الاجتماع طلاب المدارس العليا مع انتهاء الاجتماع قرر تكوين اتحاد لطلبة المدارس العليا ولما حصل الطلاب موافقة السلطات المسؤولة للمدارس العليا بتاريخ السادس والعشرين من شباط ١٩٤١ اجتمع الطلاب وقاموا بانتخاب اول لجنة بمباني الكلية ، عام ١٩٤٥ اصدر دستور جديد للاتحاد واصبح يهدف تشجيع الحركة العلمية والارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي للأعضاء وبعدها وافقت الكلية على السماح للطلاب بمناقشة المسائل السياسية

لكن بشرط ان يدور الجدل في نطاق الحرم الجامعي بذلك انفتح الباب للطلاب المشاركة في الحوار السياسي عام ١٩٥٦ واعترف بالاتحاد والذي اصبح اتحاد طلاب جامعة الخرطوم . للمزيد ينظر : محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠–١٩٦٩ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠، ص ٢٥٨؛ رشا درنوني ، المصدر السابق ، ص ١٠٣، ص ١٠٤ .

(١٢) عبدالرحمن محمد حامد ، من ضيّعَ السودان ؟ ، ١ط ، مطبعة جامعة الخرطوم ، د . م ، ١٩٩١ ، ص١٨٩.

(١٣) امين عدنان وآخرون، سير عشر جامعات حكومية عربية، المركز العربي للأبحاث، د . م ، ٢٠١٨ ، ص٦٤، ص٦٥ .

14) F.C.O ، 39193 ، University of Khartoum ، 20 December 1971 ، P.1 .

15) Ibid ، P. 2 .

16) Edited by : Tor Halvorson and Jorun Nossum ، Op. cit. ، P. 208 .

(١٧) سعاد ابراهيم عيسى، المصدر السابق، ص ٩١، ص٩٢.

(١٨) جريدة جمهورية السودان الديمقراطية، العدد (١٠٨٣)، ١٥ اغسطس ١٩٦٩ ، ص ٢١٣ .

(١٩) يحيى محمد ابراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان ، ١ط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠٧.

(٢٠) جريدة جمهورية السودان الديمقراطية ، العدد (١٠٩٥) ، ١٥ مارس ١٩٧٠ ، ص ٥٩–٦٣ .

(٢١) **قانون جامعة الخرطوم ١٩٥٦ :** اجاز البرلمان السوداني قانون جامعة الخرطوم ١٩٥٦ والذي حدد فيه هيكلة الجامعة واسس حوكمتها وعلاقاتها بالحكومة ووزرائها واجهزتها ، وبني القانون على مبدأين أساسيين ، الأول : ان الجامعة مؤسسة عامة يحكمها مجلس مستقل ذو عضوية واسعة التمثيل كجهات أكاديمية من داخل الجامعة وحكومية ومهنية ووطنية من خارجها ، والثاني : المبادرة والتحكم في امور الجامعة الاكاديمية يتولاها مجلس أكاديمي يتكون من أساتذة الجامعة يمكن الجامعة من ادارة التدريس والبحث العلمي فيها دون تدخل او ضغوط سياسية من أي جهة خارج الجامعة . للمزيد ينظر: امين عدنان وآخرون، المصدر السابق ، ص ٥٩.

22) Edited by : Tor Halvorson and Jorun Nossum ، Op. cit. ، P. 208 .

(٢٣) عمر الاقرع، موقع جامعة الخرطوم في خريطة التعليم العالي في السودان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٥٧ص، ص٢٥٨.

(٢٤) مصطفى الماحي، سياسات القبول لمؤسسات التعليم العالي في السودان، المنظمة العربية للمسؤولين من القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية، العدد ١٩، ٢٠٠١، ص ٢٧٧، ص٢٧٨.

(٢٥) امين عدنان واخرون، المصدر السابق، ص ٦٤، ص٦٥.

[٢٦] محمد الامين التوأم، تطور جامعة الخرطوم وقضايا التعليم العالي، مداولات سمنار العيد الفضي للجامعة، ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨١، ص ٩، ص١٠.

[٢٧] منصور عثمان محمد زين، دور العلاقات العامة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان، مجلة كلية الاعلام، جامعة ام درمان الاسلامية، العدد (١)، ٢٠١٦، ص١٤٤، ص١٤٥.

[٢٨] منصور عثمان محمد زين، المصدر السابق، ص ١٤٦.

[٢٩] حسان ريكان خلف، عبد الستار جعيجر عبد، المصدر السابق، ص ٣٢٥، ص٣٢٦.

[٣٠] عبدالرحيم عمر محي الدين، الاسلاميون في السودان دراسة التطور الفكري والسياسي ١٩٦٩ – ١٩٨٥ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٤٩ .

[٣١] **فاروق عثمان حمدالله:** ولد في عام ١٩٣٧ بالخرطوم وتلقى تعليمه في مدرسة الخرطوم والتحق بالكلية الحربية السودانية عام ١٩٥٨ وتلقى دورات عدة في بريطانيا وباكستان وعمل موظفاً مدنياً بوزارة التجارة وأنظم الى التنظيم السري لثورة الخامس والعشرين من أيار ١٩٦٩، وتولى منصب وزير الداخلية، واعفي من منصبه عام ١٩٧١ وحكم عليه بالإعدام لمشاركته بانقلاب ١٩٧١. للمزيد ينظر: سعدون شاكر محمود، العلاقات العراقية السودانية ١٩٥٨-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين ، ٢٠١٧ ، ص١١٦ .

[٣٢] **هاشم العطا (١٩٣٦-١٩٧١):** عسكري وسياسي سوداني ولد في ام درمان، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٩، له مشاركة في احداث اكتوبر ١٩٦٤، يعد من مؤسسي تنظيم الضباط الاحرار وشارك في ثورة الخامس والعشرين من ايار ١٩٦٩ ، عمل مساعداً للملحق العسكري السوداني في المانيا الغربية ، تولى في تموز ١٩٧٠ منصب مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعي ، وقاد حركة انقلابية في تموز ١٩٧١ بهدف اقامة نظام سياسي ديمقراطي يستهدف مشاركة فعالة للجماهير بكل الاشكال في ادارة شؤون البلاد ، لكن انتهت حركته بالفشل وحكم عليه بالإعدام عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج٣ ، ١ط ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٥٥، ص١٠٥٦.

[٣٣] **عبدالخالق محجوب** : ولد عام ١٩٢٧ في أم درمان ، التحق بكلية غوردون ثم هاجر الى مصر لإكمال دراسته إذ انتسب الى كلية الآداب بجامعة فؤاد الاول ، اصبح قيادياً في الحركة الديمقراطية لتحرر الوطني كبرى تنظيمات الحركة اليسارية والماركسية والمصرية حينها قضى ثلاث اعوام ثم عاد الى السودان عام١٩٤٩ ، التحق بالكلية السودانية للتحرر الوطني عام ١٩٤٩ ، تفجر صراع داخل الحركة كان من نتيجته ابعاد عوض عبدالرزاق عن قيادة التنظيم واختيار عبدالخالق محجوب امیناً عاماً للحركة والتي عرفت فيما بعد بإسم الحزب الشيوعي السوداني ، شارك حزبه في معارضة نظام عبود العسكري ، أعدمه نميري على اثر فشل انقلاب تموز ١٩٧١ . للمزيد ينظر: رباح الصادق ، أوراق في سيرة ومسيرة الامام الصادق المهدي ، ج١ ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٣٦٧، ص٣٦٨.

[٣٤] عبد الرحيم عمر محي الدين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

[٣٥] **انقلاب عام ١٩٧١** : كان واحد من الأسباب التي أدت الى انقلاب ١٩٧١ هو تصاعد حدة التوتر بين الحزب الشيوعي والسلطة إذ قام الرئيس نميري بطرد الوزراء الشيوعيون من الوزارة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ وفي شباط ١٩٧١ اعلن نميري عن عزمه على تحطيم الحزب الشيوعي واتبع إعلانه بحل تنظيمات الطلاب والشباب والنساء التي سيطر عليها الشيوعيين تحسباً للهجمة العميقة على الحزب نفذ الضباط الشيوعيين بقيادة هاشم العطا في التاسع عشر من تموز واعتقلوا نميري وسيطروا على الإذاعة الا ان عدم التحضير الجيد والدور المصري الليبي المضاد اديا مجتمعين الى فشل الانقلاب واعتقال قادة الحزب واعدام عدد منهم أمثال عبدالخالق محجوب و جوزيف قرنق والضباط الشيوعيين الذين نفذوا الانقلاب . للمزيد ينظر: رول ماير، محمد عبد الحميد، مجموعة وثائق الحزب الشيوعي السوداني ١٩٦١–١٩٩٩، المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي، أمستردام – هولندا، د.ت، ص٣.

[٣٦] أمين عدنان وآخرون ، المصدر السابق، ص ٦٥.

[٣٧] **حزب الاتحاد الاشتراكي:** حزب أنشأه جعفر نميري بعد تصفية تحالفه مع الشيوعيين فيا التاسع عشر من تموز ١٩٧١ والانفتاح على التجارب العربية والأفريقية، فالإتحاد الاشتراكي نسخة من التجربة المصرية الناصرية، أصبح الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم الحاكم والوعاء الجامع الذي يشرف على الأداء الحكومي وعلى النقابات والتنظيمات الجماهيرية للمرأة والشباب، فهو حزب الحكومة الذي وجد لخدمة توجهاتها السياسية والفكرية، اكتسب اهميته باعتباره ذراع النظام الذي يفرض الديناميكية السياسية للمنظمات الجماهيرية. للمزيد ينظر: حاتم بابكر عوض الكريم ماهل، بناء الدولة دراسة للفكر السياسي السوداني ١٩٥٤–٢٠٢٠، ١ط، دار ارتيريا للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٢٣، ص١٤٨.

[٣٨] **المجلس القومي للبحوث:** أنشأ عام ١٩٧٠ وتطور في عام ١٩٩٠ وأصبح يعرف بالمركز القومي للبحوث وكانت مهامه اجراء البحوث العلمية والتطبيقية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار سياسات الدولة، كما هدف الى تحقيق المساهمة في تطوير البحوث العلمية والتقنية في السودان ودعمها وتنظيم مناهجها ووضع السياسات المرتبطة بأهداف التنمية. للمزيد ينظر: المركز القومي للبحوث، على الرابط https://ncv.gov.sd.

[٣٩] امين عدنان واخرون، المصدر السابق، ص ٦٥.

[٤٠] محمد الأمين احمد التوم، مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان، رابطة الأكاديميين السودانيين، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٢، ص٤٣.

[٤١] جريدة جمهورية السودان، العدد (١١٢٧)، ١٥ فبراير ١٩٧٢، ص٩.

(٤٢) كمال محمد جاه الله الخضر، تعريب التعليم العالي في السودان اشكالات التجربة ومستقبلها، ط١، الدار العالمية للنشر والتوزيع، د . م، ٢٠١٧، ص ٣٣ .

(٤٣) **النذير دفع الله** : ولد في مدينة الأبيض عام ١٩٢٢ وتلقى تعليمه الاولي والأوسط في مدينة ودمدني ، وتلقى تعليمه الثانوي بكلية غوردون التذكارية عام ١٩٣٧-١٩٤٠ ، حصل على بعثة الى جامعة مانشستر ١٩٥٠-١٩٥٢ ، وأهله مستوى بحوثه العالية الى الترقية لوظيفه أستاذ مساعد في العام ١٩٥٨ ، ولازم بامتياز انتاجه للبحوث الى أن تأهل لوظيفة أستاذ عام ١٩٦٢ ، تمكن من خلال بحوثه من فتح ابواب واسعة في مجال علمه واختصاصه على المستوى الدولي وتردد في كثير من المؤتمرات في أنحاء العالم المختلفة ، كما تدرج في توليه للوظائف الادارية بجامعة الخرطوم . للمزيد ينظر: نشرة جامعة الخرطوم، العدد (١١)، ٣٠ مارس ١٩٦٩، ص١٠.

(٤٤) سيد حامد حريز، تعريب التعليم العالي في السودان، مجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد (٢)، العدد (١)، ١٩٨٣، ص ٤٢.

(٤٥) أحمد مصطفى الجعلي، جهود تعريب مناهج التعليم العالي في السودان – رؤية استراتيجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات الاسرية والاجتماعية ، جامعة ام درمان الاسلامية ، ٢٠١٩ ، ص ٥٦ .

(٤٦) سيد حامد حريز ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٤٧) كمال محمد جاه الله الخضر، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(٤٨) سيد حامد حريز، المصدر السابق، ص ٤٣، ص٤٤.

(٤٩) كمال محمد جاه الله الخضر ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

(٥٠) احمد مصطفى الجعلي ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

51) F.C.O ، 39 ، 9331 ، Educational aid to the Sudan ،Khartoum DE patch 419 of 25 January 1971 ،P. 1-8 .

(٥٢) **جامعة كامبريدج:** تأسست عام ١٢٠٩ تعد ثاني اقدم جامعة في العالم الناطق باللغة الإنكليزية ، وتحتل باستمرار مرتبة بين افضل خمس جامعات على مستوى العالم ، وقد اشتهرت بتميزها الاكاديمي وهي عضو في العديد من مجموعات الجامعات المرموقة . للمزيد ينظر : تصنيف جامعة كامبريدج الدورات الدراسية والمنح الدراسية http://www.studyin-UK.com

(٥٣) سوزان احمد الشيخ عبد الماجد ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٥٤) سوزان احمد الشيخ عبد الماجد، المصدر السابق، ص٤٢.

(٥٥) عمر محمد عثمان، ديمقراطية التعليم العالي في السودان واثر تطور التعليم الخاص عليها ، مجلة محاور ، المجلد (٤) ، العدد (٥) ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

[٥٦] محمد زكي المسير ، الاقتصاد السوداني في عشرين عام ١٩٥٦–١٩٧٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د.ن ، ص١١٣ .

[٥٧] عمر محمد عثمان ، المصدر السابق ، ص ٩ .

[٥٨] علي محمد عثمان حسن ، تطور التعليم الفني العالي في السودان في المدة ١٨٢٠ – ١٩٩٠ وتقديم جهود اصلاحه ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر ،مستقبل التعليم الفني في مصر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٣٢.

[٥٩] علي احمد الطيب علي ، اقتصاديات التعليم العالي في السودان في ضوء متطلبات التنمية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ام درمان الاسلامية ، ٢٠١٦ ، ص ١٠ .

[٦٠] علي محمد عثمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .

[٦١] حنان محمد زين العابدين، التخطيط الاستراتيجي وسيلة لترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية ودراسة حالة التعليم العالي بالتطبيق جامعة الخرطوم، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث دراسات العالم الاسلامي ، جامعة ام درمان الاسلامية ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٢ .

[٦٢] عبد الحليم موسى عبد الله، الاشراف الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي بالسودان: دراسة حالة جامعة افريقيا العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بحوث دراسات العالم الاسلامي، جامعة ام درمان الاسلامية، ٢٠١٣، ص ١٣٨.

[٦٣] حنان محمد زين العابدين، المصدر السابق، ص ١٣٢.

[٦٤] **معهد الخرطوم الفني العالي:** أنشأ في عام ١٩٥٠ ويعد انشاؤه البداية الجادة لقيام التعليم الفني العالي وكانت بداياته تحت اشراف وزارة الاشغال من اجل اعداد الفنيين في الهندسة المدنية، وفي عام ١٩٥١ تبع وزارة المعارف وشمل بجانب الهندسة المدنية دراسات في الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية والفنون، وقد حددت اهدافه بتخريج الفنيين ذو القدرة العلمية والمعرفة الأكاديمية وتجعلهم مؤهلين عن جدارة للعمل تحت اشراف المهندسين والمهنيين، أما نظام الدراسة فيه فقد كان ثلاث سنوات بعد الثانوية. للمزيد ينظر: علي محمد عثمان حسن، المصدر السابق، ص٤٢٩.

[٦٥] علي محمد عثمان حسن، المصدر السابق، ص٤٣٢، ص٤٣٣.

[٦٦] علي محمد عثمان حسن، المصدر السابق، ص ٤٣٤.

[٦٧] علي محمد عثمان حسن، المصدر السابق، ص٤٣٦.